المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. بعد..

فهذا بحثنا في مرويات العبادلة الثلاث عن ابن لهيعة المعلولة، فابن لهيعة الفقيه المحدث القاضي وهو من الثقات، غير أنه طرأ عليه حادث احتراق كتبه فبدأ يحدث من حفظه فاختل ضبطه فلا يحتج بحديثه، لذا أخذ العلماء يميزون حديثه قبل الاحتراق وبعده، فذهب عبد الغني الازدي والساجي وغيرهم إذا روى العبادلة الثلاث عن ابن لهيعة فهو صحيح ضابط وفي بحثنا جمعنا مرويات العبادلة الثلاث: ابن المبارك، وابن وهب، والمقرىء – عن ابن لهيعة في السنن الأربعة .

ففي سنن الترمذي لم نجد لابن لهيعة فيما حدث عنه العبادلة حديثاً معلولاً، لذا أخرجنا سنن الترمذي من بحثنا، وفي سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه وجدنا ستة أحاديث معلولة جاءت من طريق العبادلة عن ابن لهيعة عن شيوخه، فبينا موطن العلة، وهل للحديث طريق آخر يخرجه من دائرة الضعف إلى الصحيح؟، ثم بينا أيضاً بشيء من فقه الحديث، فكانت خطة البحث تتألف من مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم العلة في اللغة، وعند فقهاء الحديث، ثم بترجمة موجزة عن أبي لهيعة وعن العبادلة الثلاث، وكذا ترجمنا لأصحاب السنن.

أما المبحث الثاني: فتضمن ذكر الأحاديث المعلولة في سنن أبي داود، ثم النسائي، ثم ابن ماجه وبينا مواطن العلة.

ثم ختمنا البحث بأهم النتائج.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المبحث الأول: العلة في اللغة:-

تطلق على معان منها: المرض، يقال: عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، وأعَلَّهُ اللهُ تعالى، فهو مُعَلٌّ وعَليلٌ. (١)

ومنها: عَلَّلَهُ بالشيء إذا لَهَّاه وشَغَلَه به، ومنه تعليل الصبي بالطعام. (٢)

ومنها: عَلَّهُ بالشراب إذا سَقَاه مرة ثانية، والمُحَدِّثُ الذي توجد فيه العلة يقال: مُعَل، وهو القياس،كما يطلق عليه المعلل، لأن العلة قد عاقته وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل.

وكثير من المحدثين يستعملون كلمة (معلول) للحديث الذي توجد فيه العلة منهم: البخاري، والترمذي، والدار قطني، والحاكم، وغيرهم . (٣)

وقد أنكر بعض العلماء استعمال كلمة (معلول) للحديث الذي توجد فيه العلة فقال ابن الصلاح: (والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة)، وتبعه النووي فقال:(إنه لحن).(٤)

وقال صاحب القاموس: (ولا تقل معلول والمتكلمون يقولونها ولست منه على ثلج) (٥).

والمعلول في اللغة: أسم مفعول من عَلَّه إذا سقاه السقية الثانية. (٦)

---

(١) ينظر: القاموس المحيط ١٠٣٥/١ مادة (عل)، وتاج العروس ٤٧/٣ مادة (علل)، والمعجم الوسيط ٢/ ٦٢٣ مادة (عل).

(٢) ينظر: مختار الصحاح ٢١٦/١ مادة (علل).

(٣) ينظر: شرح الفية العراقي لعبد الكريم الخضير ٢٥/١٣.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٣/١، وينظر: التقريب والتيسير للنووي ٤٣/١.

(٥) ينظر: القاموس المحيط ١٠٣٥/١ مادة (عل).

(٦) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١٧٧٣/٥ مادة (علل)، و مختار الصحاح ٢١٦/١ مادة (علل).

وقد رد عليهم: بأنه ذكر في بعض كتب اللغة، عَلَّ الشيء إذا أصابته علة، فيكون لفظ معلول هذا مأخوذاً منه .

وقيل: عَلَّ الإنسان: مرض، والشيء أصابته العلة، فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوا غير منكر. (١)

في اصطلاح المحدثين :-

هو عبارة عن أسباب خفية غامضة، طرأت على الحديث فقدحت في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ولا يكون للجرح مدخل فيها.(٢)

وهي تطلق على وجود سبب غير قادح في صحة الحديث أيضا كالحديث الذي وصله الثقة الضابط فأرسله غيره. (٣)

قال في الإرشاد: فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من طرق شتى لا يمكن حصرها فمنها أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً ويتفرد به ثقة مسنداً، فالمسند صحيح وحجة ولا تضره على الإرسال.(٤)

- **بم تدرك العلة :-**

---

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١/٧١٤ مادة (علل)، والمعجم الوسيط ٢/ ٦٢٣ مادة (عل).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ١/٩٠، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١/٢٠٢.

(٣) ينظر: التقريب والتيسير للنووي ١/٤٠، والنكت على مقدمة ابن الصلاح ١/١٠٣.

(٤) ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/١٦٠.

قال ابن الصلاح: ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد في ذلك فيه.

ولا يمكن معرفة تفرد الراوي ومخالفته لغيره إلا إذا جمع طرق الحديث وينظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم، كمال قال ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه، وقال الخطيب: السبيل إلى معرفة علة الحديث أنه يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلهم في الإتقان والضبط. (١)

عبد الله بن لهيعة والتعريف به :-

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ٩٠/١، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٢٠٢/١-٢٠٣.

هو عبدالله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي الأعدولي، ويقال الغافقي، أبو عبد الرحمن المصري الفقيه القاضي. (١)

قال نعيم بن حماد سمعت بن مهدي يقول: لا أعتد بشيء سمعته من حديث بن لهيعة إلا سماع بن المبارك ونحوه، وقال حنبل بن اسحاق وسمعت أحمد يقول: ابن لهيعة أجود قراءة فكتبه من ابن وهب، وقال أبو داود عن أحمد: ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثير حديثه وضبطه وإتقانه. قال أبو داود: وسمعت قتيبة يقول: كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب بن أخيه أو كتب ابن وهب إلا حديث الأعرج، وقال الحسن بن علي الخلال عن زيد بن الحباب سمعت الثوري يقول: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع.

وقال أبو الطاهر بن السرح سمعت بن وهب يقول: حدثني والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة، وقال يعقوب بن سفيان: سمعت أحمد بن صالح وكان من خيار المتقنين يثني عليه. قال يعقوب: قال لي أحمد: كان مذهبي في الرجال أني لا أترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه، وقال إبراهيم بن الجنيد سئل ابن معين عن رشدين فقال: ليس بشيء وابن لهيعة أمثل منه، وابن لهيعة أحب إلي من رشدين، قد كتبت حديث ابن لهيعة وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات، وكان ابن أبي مريم سيء الرأي فيه وكان أبو الأسود راويه عنه.

روى له مسلم مقروناً بعمرو بن الحارث، وروى البخاري في الفتن من صحيحه عن المقرىء عن حيوة، وغيره، عن أبي الأسود قال: (قطع على أهل المدينة بعث فاكتتبت

(١) ينظر: التاريخ الكبير ١٨٢/٥، والجرح والتعديل ١٤٥/٥، وتاريخ ابن يونس ٢٨١/٢.

فيه فبلغ عكرمة....الحديث) [١]، وروى في الاعتصام، وفي تفسير سورة النساء، وفي آخر الطلاق، وفي عدة مواضع هذا مقروناً ولا يسميه وهو ابن لهيعة لا شك فيه.

وروى النسائي أحاديث كثيرة من حديث ابن وهب وغيره يقول فيها عن عمرو بن الحارث وذكر آخر، وجاء كثير من ذلك في رواية غيره مبيناً أنه ابن لهيعة وروى له الباقون.[٢]

قال الحاكم: استشهد له مسلم في موضعين، وقال البخاري تركه يحيى بن سعيد، وقال ابن مهدي: لا أهمل عنه شيئاً، وقال ابن خزيمة في صحيحه: وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا أنفرد وإنما أخرجته؛ لأن معه جابر بن إسماعيل .

وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك، وابن وهب، والمقريء وذكر الساجي وغيره مثله، وحكى ابن عبد البر: أن الذي في الموطأ عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في العربان هو ابن لهيعة، ويقال: ابن وهب حدثه به عنه.

مات يوم الأحد نصف ربيع الأول سنة أربع وسبعين وفيها أرخه غير واحد وقال هشام بن عمار مات سنة سبعين ولم يوافقه أحد على هذا. [٣]

---

(١) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، بَابُ {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلاَئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ، قَالُوا: فِيمَ كُنْتُمْ؟ قَالُوا: كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ، قَالُوا: أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا} [النساء: ٩٧]، ٤٨/٦(٤٥٩٦)، والسنن الكبرى للنسائي، سورة النساء، قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ} [النساء: ٩٨]، ٧١/١٠(١١٠٥٤).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٤٩١/١٥-٥٠٣، وتاريخ الإسلام ٦٦٨/٤، وميزان الاعتدال ٤٧٥/٢-٤٧٧.

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٧٧/٥-٣٧٨.

- **العبادلة الثلاث والتعريف بهم :-**

١-عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام.

قال أبو أسامة: ما رأيت أطلب للعمل من عبد الله بن المبارك، وقال شعيب: ما لقي بن المبارك رجلا إلا وابن المبارك أفضل منه. وقال أحمد لم يكن في زمانه أطلب للعلم منه. وقال شعبة: ما قدم علينا مثله. وقال ابن عيينة: نظرت في أمر الصحابة فما رأيت لهم فضلا على ابن المبارك إلا بصحبتهم للنبي ﷺ وغزوهم معه، وقال أبو حاتم عن اسحاق بن إبراهيم المروزي: نعى ابن المبارك إلى سفيان بن عيينة فقال : لقد كان فقيهاً عالماً عابداً زاهداً شيخاً شجاعاً شاعراً، وقال أبو اسحاق الفزاري: ابن المبارك إمام المسلمين. وقال ابن المثنى: سمعت ابن مهدي: يقول ما رأت عيناي مثل أربعة :- ما رأيت أحفظ للحديث من الثوري، ولا أشد تقشفاً من شعبة، ولا أعقل من مالك، ولا أنصح للأمة من ابن المبارك، ولد سنة (١١٨هـ)، وقال ابن سعد: مات بهيت منصرفاً من الغزو سنة (١٨١هـ) وله ٦٣ سنة. قال الحسن بن عيسى: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك مثل الفضل بن موسى ومخلد بن حسين وغيرهما وقالوا تعالوا حتى نعد خصال ابن المبارك من أبواب الخير، فقالوا: جمع العلم، والفقه، والأدب، والنحو، واللغة، والشعر، والفصاحة، والزهد، والورع، والإنصات، وقيام الليل، والعبادة، والحج، والغزو، والفروسية، والشجاعة، والشدة في بدنه، وترك الكلام فيما لا يعنيه، وقلة الخلاف على الصحابة. (١)

(١) ينظر: مختصر تاريخ دمشق ١٤/١٧-١٨، وتهذيب الكمال ١٦/٥-٦ و١٦/١٤-١٨، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٥/٣٨٤-٣٨٥.

٢- عبد الله بن وهب بن مسلم القريشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه.

قال الميموني عن أحمد: كان ابن وهب له عقل ودين وصلاح، وقال أبو طالب عن أحمد: صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث ما أصح حديثه وأثبته، قيل له أنه كان يسيء الأخذ، قال قد كان ولكن إذا نظرت في حديثه ما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً. قال أبو زرعة سمعت ابن بكير يقول ابن وهب افقه من ابن القاسم، وقال هارون بن عبد الله الزهري: كان الناس بالمدينة يختلفون في الشيء عن مالك فينتظرون قدوم بن وهب حتى يسألوه عنه، وقال ابن الحارث بن مسكين شهدت ابن عيينة يقول: هذا عبد الله بن وهب شيخ أهل مصر، وقال ابن عدي: وابن وهب من أجلة الناس وتقاتهم وحديث الحجاز ومصر يدور على رواية ابن وهب وجمعه لهم مسندهم ومقطوعهم، وقد تفرد عن غير شيخ بالرواية من الثقات والضعفاء ولا أعلم له حديث منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات.

وقال يونس بن عبد الأعلى: عرض على ابن وهب للقضاء فجنن نفسه ولزم بيته، وقال حاتم بن الليث الجوهري عن خالد بن خداش قرئ على ابن وهب كتاب أهوال يوم القيامة يعني من تصنيفه فخر مغشياً عليه فلم يتكلم بكلمة حتى مات بعد أيام، قال فنرى والله أعلم أنه أنصدع قلبه فمات بمصر سنة ١٩٧هـ.[١]

(١) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/٧٢-٧٣.

٣- عبد الله بن يزيد العدوي، مولى آل عمر أبو عبد الرحمن المقري القصير، أصله من ناحية البصرة، وقيل من ناحية الأهواز سكن مكة، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال الخليلي: ثقة حديثه في الثقات يحتج به ويتفرد بأحاديث، وقال أبو سعد الصفار عن جده عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقري : كان ابن المبارك إذا سئل عن أبي قال : زر زده يعني ذهباً مضروباً خالصاً، وقال محمد بن عاصم الأصبهاني: سمعت المقري يقول: أنا ما بين التسعين إلى المائة وقرأت القرآن بالبصرة ست وثلاثين سنة، وههنا بمكة خمس وثلاثين سنة .

وقال البخاري: مات بمكة سنة (٢١٢ أو ٢١٣هـ) . [١]

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٣١٩/١٦ و٣٢٣/١٦، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٨٣/٦-٨٤.

- **التعريف بالسنن الثلاث:**

١- أبو داود:

هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، ويقال عمران، وقال ابن داسة والآجري سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد أبو داود السجستاني الحافظ يقال أن جده عمران قتل مع علي بصفين.

قال أبو بكر الخلا أبو داود الإمام المقدم في زمانه رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم ونصره بمواضعه أحد في زمانه رجل ورع مقدم سمع أحمد بن حنبل منه حديثاً واحداً، وكان إبراهيم الأصبهاني وأبو بكر بن صدقة وغيرهما يرفعون من قدره، وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي: كان أحد حفاظ الإسلام للحديث وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة مع النسك والعفاف والصلاح والورع وقال محمد بن إسحاق الصغاني وإبراهيم الحربي ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد وقال محمد بن مخلد كان أبو داود يفي بمذاكرة مائة ألف حديث، ولما صنف السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه وأقر له أهل زمانه بالحفظ، وقال موسى بن هارون خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة، وقال علان بن عبد الصمد: كان من فرسان هذا الشأن، وقال أبو حاتم بن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً جمع وصنف وذب السنن، وقال أبو عبد الله بن منده: الذين اخرجوا وميزوا الثبات من المعلول والخطأ من الصواب أربعة البخاري ومسلم وبعدهما أبو داود والنسائي، وقال الحاكم أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة، وقال القاضي أبو سعيد الخليل بن أحمد السجزي: سمعت أبا محمد أحمد بن محمد بن الليث قاضي بلدنا يقول جاء سهل بن عبد الله التستري إلى أبي داود فقيل يا أبا داود هذا سهل جاءك زائرا فرحب به

فقال له سهل أخرج إلي لسانك الذي تحدث به أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبله فأخرج إليه لسانه فقبله. قال الخطيب: وكان أبو داود قد سكن البصرة، وقدم بغداد غير مرة، وروى كتابه المصنف في السنن بها، ونقله عنه أهلها، ويقال: إنه صنفه قديما وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه، توفي رحمه الله سنة ٢٧٥هـ. (١)

٢- **النسائي:**

هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي القاضي الحافظ، صاحب كتاب "السنن" سمع من خلائق لا يحصون.

قال ابن عدي: "سمعت منصور الفقيه، وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي يقولان: أبو عبد الرحمن إمام أئمة المسلمين"، وقال محمد بن سعد البارودي: "ذكرت النسائي لقاسم المطرز فقال: هو إمام أو يستحق أن يكون إماما، وقال مأمون المصري: "خرجنا إلى طرطوس فاجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد ومرتع وأبو الأذان وكيلجه وغيرهم، فكتبوا كلهم بانتخاب النسائي، وقال أبو الحسين بن المظفر: سمعت مشائخنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمن النسائي بالتقدم والامامة ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار ومواظبته على الحج والجهاد وإقامته السنن المأثورة، واحترازه عن مجالس السلطان، وإن ذلك لم يزل دأبه إلى أن استشهد"، وقال الحاكم: "سمعت علي بن عمر الحافظ غير مرة يقول أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره"، وقال مرة: "سمعت علي بن عمر يقول النسائي أفقه مشائخ مصوفي عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرملة فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه فضربوه في الجامع، فقال أخرجوني إلى مكة فأخرجوه وهو عليل، وتوفي مقتولا شهيدا"، وقال ابن يونس: "قدم مصر قديما وكتب بها وكتب عنه، وكان إماماً في الحديث ثقة ثبتاً حافظاً، وكان خروجه من مصر في ذي القعده سنة (٣٠٢هـ) وتوفي بفلسطين يوم الإثنين لثلاث

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٧٥/١٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر ١٦٩/٤-١٧٢.

عشرة خلت من صفر سنة ٣٠٣هـ".[١]

٣- ابن ماجه:

هو مُحَمَّد بن يزيد الربعي، مولاهم، أَبُو عبد الله بْن ماجه القزويني الحافظ، صاحب كتاب "السنن "ذو التصانيف النافعة والرحلة الواسعة.

قَال الخليلي: ثقة كبير، متفق عَلِيّه، محتج بِهِ، له معرفة بالحديث وحفظ، وله مصنفات في السنن، والتفسير، والتأريخ، قال: وكان عارفاً بهذا الشأن. قال الحافظ ابن حجر: كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدا حتى بلغني أن السري كان يقول مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالبا وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة والله تعالى المستعان ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني مالفظه سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول كل ما انفرد به بن ماجة فهو ضعيف يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة انتهى ما وجدته بخطه وله القائل يعني وكلامه هو ظاهر كلام شيخه لكن حمله على الرجال أولى وأما حمله على أحاديث فلا يصح، وذكر الرافعي في تاريخ قزوين في ترجمته أنه محمد بن يزيد وأن ماجة لقب يزيد وأنه بالتخفيف اسم فارسي قال وقد يقال محمد بن يزيد بن ماجة والأول أثبت، توفي رحمه الله سنة ٢٧٣هـ. [٢]

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ١/٣٢٨-٣٢٩و ١/٣٣٣-٣٣٥، وتهذيب التهذيب لابن حجر ١/٣٦-٣٩.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٢٧/٤٠-٤١، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٩/٥٣١-٥٣٢.

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة في سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه

قال أبو داود رحمه الله:

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، وَيَحْيَى بْنُ أَزْهَرَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ سَعْدٍ الْمُرَادِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْغِفَارِيِّ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرَّ بِبَابِلَ وَهُوَ يَسِيرُ فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَلَمَّا بَرَزَ مِنْهَا أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «إِنَّ حَبِيبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَنَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ»[١] .

نقول:

رواية ابن لهيعة رواه عبد الله بن وهب، وروايته عن العبادلة الثلاثة صحيحة هذا من جانب، ومن جانب آخر أن يحيى بن أزهر تابع ابن لهيعة في الحديث، ويحيى صدوق إلا أن الحديث لا يخلو من علة أخرى فعمار بن سعد المرادي مقبول كما قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب[٢]، وذكر أبو داود طريق آخر عن الحجاج بن شداد عن أبي صالح [٣] إلا أن الحجاج قال عنه الحافظ مقبول أيضاً[٤] فلا يعتضد بهذه المتابعة وعلى هذا يكون المرادي والحجاج لينا الحديث فلا يحتج بهما كما قعد لذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة ١٣٢/١ (٤٩٠).

(٢) تقريب التهذيب ٤٠٧/١.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة ١٣٢/١ (٤٩١).

(٤) تقريب التهذيب ١٥٣/١.

وهناك آفة أخرى في الحديث إلا وهي الانقطاع بين أبي صالح وأسمه سعيد بن عبد الرحمن وبين علي رضي الله عنه، فقد قال ابن يونس روايته عن علي مرسلة[١] .

فالحديث لا يصح مرفوعاً، وقد ورد موقوفاً على علي فقال البخاري: ويذكر أن علياً رضي الله عنه كره الصلاة بخسف بابل [٢] .

وقال الحافظ: وهذا الأثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي الملح قال: كنا مع علي فمررنا على الخسف الذي ببابل فلم يصلِ حتى أجازه، أي: تعداه، ومن طريق أخرى عن علي رضي الله عنه قال: ما كنت لأصلي في أرض خسف الله بها. [٣]

- **من فقه الحديث :-**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاقتضاء بعد أن ساق حديث علي المرفوع من طريق أبي داود: (وقد روى الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله بإسناد أوضح من هذا عن علي رضي الله عنه نحو من هذا: أنه كره الصلاة بأرض بابل وأرض الخسف أو نحو ذلك، وكره الإمام أحمد الصلاة في هذه الأمكنة إتباعاً لعلي رضي الله عنه وقوله: نهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة يقضي أن لا يصلي في أرض ملعونة، والحديث مشهور في الحجر يوافق هذا فإنه إذا كان قد نهى عن الدخول إلى أرض العذاب دخل في ذلك الصلاة وغيرها ويوافق ذلك قوله سبحانه عن مسجد الضرار: لا تقم فيه أبدا فإنه كان من أمكنة العذاب، قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ

---

(١) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري ٢٠٨/١.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر ٥٣٠/١.

(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر ٥٣٠/١، وعون المعبود ١١١/٢.

خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٩﴾ [(١)]، وقد روى أنه لما هدم خرج منه دخان). [(٢)].

والرواية التي عزاها لأحمد لعلها في مسائل عبد الله عنه أو غيرها فإني لم أجدها في المسند، ثم قال شيخ الإسلام في الاختيارات: ومقتضى كلام الآمدي، وأبي الوفاء ابن عقيل أنه لا يصح الصلاة في أرض الخسف وهو قوي ونص أحمد: لا يصلى فيها.

ونقول:

أننا لم نجد دليلاً على بطلان الصلاة، وحديث النهي عن دخول أرض العذاب ليس خاصاً بالصلاة حتى يقال بأنه باطلة فيها، وكذلك حديث علي لو صح لا يدل على البطلان ولذلك قال البيهقي بعد أن ساقه: وهذا النهي عن الصلاة فيها – إن ثبت مرفوعاً – ليس لمعنى يرجح إلى الصلاة فلو صلى فيها لم يعد وإنما هو – والله تعالى أعلم – كما حدثنا ... الحديث، ثم ساق حديث ابن عمر ابن دينار، وفيه الإشارة إلى علة النهي وهو قوله ﷺ: « فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُصِيْبِكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَهُم» [(٣)]، نعم ظاهر النهي يفيد تحريم الصلاة فيها لكن الخطابي في المعالم قال : ولا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل .

---

(١) سورة التوبة، الآية : ١٠٩ .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ١/٢٦٤.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، جماع أبواب الصلاة بالنجاسة وموضع ببصلاة من مسجد وغيره، باب من كره الصلاة في موضع الخسف، والعذاب ٢/ ٦٣٢ (٤٣٦٦).

قال أبو داود رحمه الله:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، أَنَّ مِشْرَحَ بْنَ هَاعَانَ أَبَا الْمُصْعَبِ حَدَّثَهُ، أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَفِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَانِ؟ قَالَ:«نَعَمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا، فَلَا يَقْرَأْهُمَا»[١].

نقول:

فيه ابن لهيعة وقد اختل ضبطه باتفاق أئمة الجرح والتعديل فهو ضعيف إلا فيما حدث عنه العبادلة الثلاث فهو ضابط متقن كما قرر خاتمة الحفاظ في ذلك، غير أن الحديث لا يخلو من علة آفته مشرح بن هاعان قال فيه ابن حبان: يخطأ ويخالف، ثم قال في الضعفاء: (يروى عن عقبة مناكير لا يتابع عليها فالصواب ترك ما انفرد به. وقال عنه أيضاً: انقلبت عليه صحائفه فكان يحدث بما سمع من هذا عن ذاك وهو لا يعلم، فكل ما يروى عن شعبة هو ما سمعه عن الحسن بن عمارة وبطل الاحتجاج به) [٢] .

ويحكي العقيلي عن موسى بن داود قال: (بلغني أنه كان في جيش الحجاج الذين حاصروا ابن الزبير ورموا الكعبة بالمنجنيق) [٣] انتهى .

وقد جزم بذلك ابن يونس في تاريخه [٤]، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به [٥] .

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب السجود، وكم سجدة في القرآن ٢/٥٨ (١٤٠٢).

(٢) ينظر: المجروحين لابن حبان ٣/٢٨.

(٣) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ١/٢٢٢.

(٤) ينظر: تاريخ ابن يونس ١/٤٧٥.

(٥) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٨/٢٣٢.

وقال عنه الحافظ ابن حجر: مقبول من الرابعة [١] .

قلنا:

ولم نجد متابع فهو لين الحديث، وحكم الإمام الترمذي رحمه الله تعالى على الحديث بالضعف فقال : (هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي) [٢]، وقد تردد فيه الشيخ الألباني فحكم عليه بالضعف في ضعيف سنن أبي داود ثم تراجع عن ذلك ونقله إلى الصحيح[٣].

- **من فقه الحديث :-**

أجمع الجمهور على أنه يسجد في عشرة مواضع وهي متوالية إلا ثانية الحج، وص، وأما سجود المفصل فتقدم أنه ثابت في الصحيح وهو مذهب جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين، وخالف بعضهم في سجدة آخر الحج وص، وعن عمرو بن العاص قال: (أقرأني رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل، وفي الحج سجدتان) رواه أبو داود، والحاكم، وحسنه النووي، والمنذري، وتكلم فيه الحافظ وغيره، ولأبي داود وغيره من حديث عقبة بن عامر قلت يا رسول الله أفي سورة الحج سجدتان قال: «نعم ومن لم يسجدهما فلا يقرأها»، ولفظ حديث خالد «فضلت بسجدتين».[٤]

---

(١) تقريب التهذيب ١/٥٣٢.

(٢) سنن الترمذي ٢/٤٧٠ .

(٣) صحيح وضعيف سنن أبي داود ١/٢.

(٤) الإحكام شرح أصول الأحكام لابن قاسم١/ ٣٢٨ .

قال أبو داود رحمه الله تعالى :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، حَدَّثَهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ دِحْيَةَ بْنِ خَلِيفَةَ الْكَلْبِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبَاطِيَّ، فَأَعْطَانِي مِنْهَا قُبْطِيَّةً، فَقَالَ: «إِصْدَعْهَا صَدْعَيْنِ، فَاقْطَعْ أَحَدَهُمَا قَمِيصًا، وَأَعْطِ الْآخَرَ امْرَأَتَكَ تَخْتَمِرُ بِهِ»، فَلَمَّا أَدْبَرَ، قَالَ:«وَأْمُرِ امْرَأَتَكَ أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَهُ ثَوْبًا لَا يَصِفُهَا»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، فَقَالَ: عَبَّاسُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ. (١)

نقول:

هذا إسناده ضعيف، آفته موسى بن جبير قال عنه الحافظ مستور من السادسة.(٢)

وشيخه هو عباس بن عبيد الله بن عباس كما قال أبو داود وهو الصواب وأقره الحافظ ابن حجر وقال عنه في التقريب: مقبول (٣)، وقال الذهبي: رواية خالد بن يزيد عن دحية منقطعة فهو لم يدركه، وفي إسناده أيضا موسى بن جبير وعباس بن عبيد الله بن عباس لم يوثقهما غير ابن حبان قال في الأول يخطأ ويخالف(٤)، وقال الحاكم:(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي فقال: فيه انقطاع) (٥).

---

(١) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في لبس القباطي للنساء ٦٤/٤ (٤١١٦).

(٢) تقريب التهذيب ٥٥٠/١

(٣) المصدر نفسه ٢٩٣/١.

(٤) ينظر: مختصر تلخيص الذهبي ٢٧٢٧/٦.

(٥) المستدرك على الصحيحين : ٤/ ٢٠٧ ، برقم : (٧٣٨٤) .

وقال الشوكاني عن حديث أبي داود: في إسناده ابن لهيعة ولا يحتج بحديثه، وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذه أبو العباس يحيى بن أيوب المصري وفيه مقال [١].

قلنا:

وللحديث شاهد بمعناه أخرجه البيهقي[٢] عن عبدالله بن أبي سلمة أن عمر بن الخطاب كسا الناس القباطي ثم قال: (لا تدرعنها نسائكم) فقال رجل: يا أمير المؤمنين قد ألبستها امرأتي فأقبلت في البيت وأدبرت فلم أره يشق فقال عمر:(إن لم يكن يشق فإنه يصف).

وهذا الحديث لا يصح فعبد الله ابن أبي سلمة لم يدرك عمر فهو مرسل، وحاصل القول أن الحديث لا يصح، آفته موسى بن جبير وشيخه عباس بن عبد الله الأول مستور، والثاني مقبول، فلا يصح الإحتجاج بهما، كون الحديث لا يوجد له شاهد صحيح أو متابع .

وقد تردد الشيخ الألباني فيه: فتارة يضعفه وتارة يحسنه، ففي صحيح وضعيف سنن أبي داود وبرقم (٤١١٦)، قال : ضعيف . [٣]

وفي الثمر المستطاب من رواية البيهقي من طريق يحيى بن أيوب قال: حدثني موسى بن جبير أن عباس بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب حدثه عن خالد بن يزيد بن معاوية عن دحية بن خليفة به نحوه . [٤]

---

(١) نيل الأوطار ٢/ ١٣٥ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، جماع أبواب لبس المصلي، باب الترغيب في أن تكثف ثيابها أو تجعل تحت درعها ثوبا إن خشيت أن يصفها درعها٢/٢٣٤(٣٢٦٣) .

(٣) صحيح وضعيف سنن أبي داود ٢/١.

(٤) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ٣١٨/١.

قال الشيخ الألباني: الحديث بهذا الأسناد ضعيف لكنه يتقوى بما قبله والله تعالى أعلم .

- **من فقه الحديث :-**

لا يجوز لبس الرقيق من الثياب إذا كان يشف عن العورة، فيعلم لون الجلد من بياض أو حمرة، سواء في ذلك الرجل والمرأة ولو في بيتها، هذا إن رآها غير زوجها، لما يأتي من الأدلة، وهو بالإضافة إلى ذلك مخل بالمروءة، ولمخالفته لزي السلف، ولا تصح الصلاة في مثل تلك الثياب، ويجوز للمرأة لبسه إذا كان لا يراها إلا زوجها. أما ما كان رقيقا يستر العورة، ولكنه يصف حجمها حتى يري شكل العضو فإنه مكروه. لقول جرير بن عبد الله: (إن الرجل ليلبس وهو عار، يعني الثياب الرقاق) [1]، وعن أسامة بن زيد قال: (كساني رسول الله صلى الله عليه وسلم قبطية كثيفة مما أهداها له دحية الكلبي، فكسوتها امرأتي، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ما لك لم تلبس القبطية؟» قلت: يا رسول الله كسوتها امرأتي. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مرها فلتجعل تحتها غلالة، فإني أخاف أن تصف حجم عظامها») [2] ففيه دليل على النهي عن لبس اللباس الذي يصف ما تحته من البدن، ولهذا ورد في حديث علقمة عن أمه قالت: دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على عائشة وعليها خمار رقيق، فشقته عائشة، وكستها خماراً كثيفاً. والخمار بالكسر هو: ما تغطي به المرأة رأسها.

وعن دحية الكلبي قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بقباطي، فأعطاني منها قبطية فقال: إصدعها صدعين، فاقطع أحدهما قميصا، وأعط الآخر امرأتك تختمر به،

---

(١) مسند أحمد، حديث أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ١٢٠/٣٦(٢١٧٨٦).

(٢) المعجم الكبير ٢٩٢/٢(٢٢١٥) بلفظ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْتَسِي وَهُوَ عَارٍ يَعْنِي الثِّيَابَ الرِّقَاقَ».

فلما أدبر قال: وأمر امرأتك أن تجعل تحته ثوبا لا يصفها، وقباطي جمع: قبطية بكسر أو ضم وسكون، أي ثوب يصنعه قبط مصر رقيق أبيض. (١)

قال النسائي رحمه الله:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، وَذَكَرَ آخَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنِ رَبِيعَةَ، أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ حَدَّثَهُ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرُ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنَ مَسْعُودٍ حَدَّثَهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِحم الدُّخَانِ»(٢) .

نقول:

قول النسائي رحمه الله تعالى وذكر آخر المقصود به ابن لهيعة فهو لا يسميه كعادة البخاري أيضاً، وهذا الأمر معروف عند أصحاب هذا الشأن، ومنهج النسائي أنه لا يروي عن ابن لهيعة إلا مقروناً .

وفي هذا الحديث المتابع لابن لهيعة هو حيوة بن شريح وهو من الثقات، ثم إن ابن لهيعة روى عنه عبد الله بن يزيد المقرىء وهو أحد العبادلة الثلاثة وروايته عن العبادلة صحيحة

غير أن الحديث لا يخلو من علة آفته معاوية بن عبد الله بن جعفر قال فيه الحافظ: مقبول من الرابعة (٣) .

ولم نجد له متابع أو شاهد فهو لين الحديث لا يحتج به .

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ٦/ ١٣٦.

(٢) سنن النسائي، كتاب المساجد، باب القراءة في المغرب بحم الدخان٢/ ١٦٩ (٩٨٨) .

(٣) تقريب التهذيب ٥٣٨/١ .

وهناك علة أخرى في الحديث فقد رواه النسائي مرسل[١]، وقد ذهب الشيخ الألباني إلى تحسين الحديث في المشكاة [٢]، وفي ضعيف سنن النسائي قال : ضعيف الإسناد [٣] .

- **من فقه الحديث :-**

الحديث يدل على استحباب التطويل في قراءة المغرب وقد اختلفت حالات النبي – صلى الله عليه وسلم – فيها فثبت عند الشيخين من حديث جبير بن مطعم أنه قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقرأ في المغرب بالطور وثبت أنه قرأ في المغرب بالصافات. وأنه قرأ فيها بحم الدخان. وأنه قرأ بسبح اسم ربك الأعلى. وأنه قرأ بالتين والزيتون. وأنه قرأ بالمعوذتين. وأنه قرأ بالمرسلات. وأنه قرأ بقصار المفصل . [٤]

(١) مشكاة المصابيح ٢٧٤/١، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٧٠٧/٢ .

(٢) مشكاة المصابيح ٢٧٤/١.

(٣) صحيح وضعيف سنن النسائي ١٣٢/٣ .

(٤) بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار ١/ ١٥٧ .

قال النسائي رحمه الله:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ وَذَكَرَ آخَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ غَيْلَانَ التُّجِيبِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ دَرَّاجًا أَبَا السَّمْحِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْهَيْثَمِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ، وَالدَّيْنِ» قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَعْدِلُ الدَّيْنَ بِالْكُفْرِ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَعَمْ»[1] .

نقول:

هذا حديث ضعيف آفته دراج فهو صدوق إلا في حديثه عن ابن الهيثم فهو ضعيف، وهذا الحديث منه، ثم إننا لم نجد له طريق آخر أو شاهد للحديث مداره على سالم بن غيلان عن دراج، عن أبي الهيثم .

(١) سنن النسائي، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الدين ٨/ ٢٦٤ (٥٤٧٣) .

قال ابن ماجه رحمه الله:

حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ قَاعِدًا عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْكِي؟ فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: يُبْكِينِي شَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ، وَإِنَّ مَنْ عَادَى لِلَّهِ وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ بِالْمُحَارَبَةِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْأَبْرَارَ الْأَتْقِيَاءَ الْأَخْفِيَاءَ، الَّذِينَ إِذَا غَابُوا لَمْ يُفْتَقَدُوا، وَإِنْ حَضَرُوا لَمْ يُدْعَوْا،وَلَمْ يُعْرَفُوا قُلُوبُهُمْ مَصَابِيحُ الْهُدَى، يَخْرُجُونَ مِنْ كُلِّ غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ»(١)

نقول:

هذا الحديث إسناده ضعيف، فيه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، قال عنه الحافظ: متروك من السابعة (٢) .

وللحديث طرق أخرى كلها تدور على عيسى بن عبد الرحمن (٣).

وقد ذكر الحاكم هذا الحديث في المستدرك من طريقين :-

---

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، سنن ابن ماجه باب من ترجى له السلامة من الفتن ١٣٢٠/٢ (٣٩٨٩) .

(٢) تقريب التهذيب ٤٣٩/١ .

(٣) ينظر: حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني ٥/١، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ٢٤٣٧/٥.

الأول :-

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ، خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ يَوْمًا فَوَجَدَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْكِي، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: يُبْكِينِي حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: ... الحديث . [1]

قال الحاكم:(هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يُخَرَّجْ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدِ احْتَجَّا جَمِيعًا بِزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الصَّحَابَةِ، وَاتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى الِاحْتِجَاجِ بِحَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيِّ وَهَذَا إِسْنَادٌ مِصْرِيٌّ صَحِيحٌ وَلَا يَحْفَظُ لَهُ عِلَّةٌ)[2]، ووافقه الذهبي[3].

قلنا:

ولا يعرف لعياش بن عباس أنه حدث عن زيد بن أسلم وقد جاء الحديث من عدة طرق كلها من طريق عياش بن عباس عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم .

وقد يكون سقط من إسناد الحاكم عيسى بن عبد الرحمن ، فوهم الحاكم في تصحيحه، وغفل الذهبي عنه أيضاً .

---

(١) المستدرك على الصحيحين، كتاب الإيمان ٤٤/١ (٤).

(٢) المستدرك على الصحيحين ٤٤/١.

(٣) مختصر تلخيص الذهبي ٣٠٤٢/٦.

لذا لا يصح قول الحاكم فيه (ولا يحفظ له علة)، فعلته وآفته عيسى بن عبد الرحمن فهو متروك، وقد جاء في معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني الحديث من نفس طريق الحاكم وتعقبه الأصبهاني فقال: (رواه نافع بن يزيد عن عياش عن عيسى عن زيد)[١] .

الثاني :-

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْعَنَزِيُّ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَنْبَأَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا هُوَ بِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْكِي.....الحديث.[٢]

قال الحاكم : (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ)، ووافقه الذهبي. [٣]

نقول:

وهذا وهم من الحاكم فآفته عيسى بن عبد الرحمن كما أسلفنا آنفاً .

وبناءاً على ذلك يكون الحديث ضعيف الإسناد فمداره على عيسى بن عبد الرحمن وهو متروك .

وقد جاء الحديث من طريق آخر أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ، ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَطَّانُ الرَّازِيُّ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، عَنْ أَخِيهِ

---

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني ٢٤٣٧/٥ (٥٩٦٠) .

(٢) المستدرك على الصحيحين، كتاب الرقاق ٣٦٤/٤ (٧٩٣٣).

(٣) المصدر نفسه ٣٦٤/٤، ومختصر تلخيص الذهبي ٣٠٤٢/٦.

طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ زُبَيْدٍ الْيَامِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَهُوَ قَاعِدٌ عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْكِي ..... الحديث. (١)

نقول :

وهذا حديث صحيح، رواته كلهم ثقات ولا يرى للحديث علة .

- **من فقه الحديث :-**

الحديث فيه تحذير شديد منه صلى الله عليه وسلم لأمته فاليسير منه شرك، ثم ذكر بعده الولاية وفيه دليل على أن هذا الشرك يقع فيه العلماء فضلاً عن عامة العباد والأتقياء، حيث ورد في الحديث:« إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الرِّيَاءُ، وَالشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ»(٢).

ومن صور هذا الشرك حديث العباس بن عبد المطلب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يَظْهَرُ هَذَا الدِّينُ حَتَّى يُجَاوِزَ الْبِحَارَ، وَحَتَّى يُخَاضَ بِالْخَيْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ يَأْتِي أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، فَإِذَا قَرَءُوهُ، قَالُوا: قَدْ قَرَأْنَا الْقُرْآنَ، فَمَنْ أَقْرَأُ مِنَّا؟ مَنْ أَعْلَمُ مِنَّا؟ " ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ فِي أُولَئِكَ مِنْ خَيْرٍ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ، وَأُولَئِكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ»(٣) .

ثم بين بعد ذلك المعاداة للأولياء الصالحين بأن ذلك ناتج عن المبارز لله وإنه يعلن الحرب مع الله والسبب في ذلك أنه وقع في ظلمات الشرك بالله، فمن يسري الشرك إلى المحاربة لله، ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم يبين صفات هلاء الأولياء فهم الأتقياء الذين إذا غابوا لم يفتقدوا، وإن حضروا لم يعدوا ولم يعرفوا قلوبهم عامرة

---

(١) المعجم الأوسط ١٤٥/٧ (٧١١٢) .

(٢) الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد ٣٩٣/١(١١١٤).

(٣) الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد ١٥٢/١(٤٥٠).

بالإيمان، وهم أناس صالحون في ناس سوء فحش لا يمارون في دين الله.

قال الآجري: رحمه الله عن صفات الأتقياء الأخفياء

فلو تشاهده في الخلوات يبكي بحرقة ، ويئن بزفرة ، ودموعه تسيل بعبرة ، فلو رأيته وأنت لا تعرفه لظننت أنه ثكلى قد أصيب بمحبوبه ، وليس كما ظننت ، وإنما هو خائف على دينه أن يصاب به ، لا يبالي بذهاب دنياه إذا سلم له دينه ، قد جعل رأس ماله دينه يخاف عليه الخسران. (١)

(١) ينظر: الغرباء للآجري ٢٣/١.

الخاتمة

ففي نهاية البحث يحسن ذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها:

١- إن منهج امحدثن قائم على الدقة والحيطة، فالناقد تتبع أحوال الرواة من أجل معرفة عدالة الراوي من عدمها وهل هو ضابط في حفظه أم لا؟، فالثقة قد يخطيء، والصدوق السيء الحفظ قد يضبط ما دل الدليل على حفظه وكلا الأمرين يكون نتيجة إعتبار الناقد.

٢- علم رجال الحديث قائم على التتبع والاستقراء من ناحية نظرية والمتعلقة بقواعدها، ومن ناحية إجرائية والمتعلقة بالقبول والرد.

٣- العلة من ركائز هذا العلم فخلو الإسناد والمتن من العلة يخرج الحديث غالباً من الضعف والرد إلى القبول والعمل به، ويستعان على معرفتها بتفر الراوي وبمخالفته غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك، ولا يمكن معرفة تفرد الراوي ومخالفته لغيره إلا إذا جمع طرق الحديث وينظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم كما قال ابن المديني: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه).

٤- ابن لهيعة هو من الثقات العدول إلا أنه طرأ عليه حادث احتراق كتبه فاختل ضبطه لذلك أخذ علماء الحديث يميزون حديثه قبل الإختلاط وبعده.

٥- في بحثنا هذا وجدنا ستة أحاديث معلولة في سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه جاءت من طرق العبادلة عن ابن لهيعة، وهذا دلل على علو مكانة هذه السنن ودقة مؤلفيها في تحري الدقة والذب عن السنة فنالوا الشرف في حفظها.

ثبت المصادر والمراجع

١- الإحكام شرح أصول الأحكام لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ) الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب- بيروت، لبنان، ط٧، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٤- بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار، لفيصل بن عبد العزيز بن فيصل ابن حمد المبارك الحريملي النجدي (ت ١٣٧٦هـ)، دار إشبيليا للنشر والتوزيع- الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٥- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٦- تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبي سعيد (ت ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.

٧- تاريخ الإسلام، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د . عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢ . ١٩٩٣م .

٨- التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٩- تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٦م .

١٠- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

١١- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر- بيروت، ١٩٨٤.

١٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج جمال الدين يوسف ابن المزي عبد الرحمن المزي،(ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د . بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م .

١٣- الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني(ت ١٤٢٠هـ)، غراس للنشر والتوزيع، ط١٤٢٢،١ هـ.

١٤- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي، (ت٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت . ١٩٥٢م .

١٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ثم صورتها عدة دور منها: دار الكتاب العربي - بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، دار الكتب العلمية- بيروت (طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق).

١٦- الزهد والرقائق لابن المبارك (يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»)، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٧- سنن ابن ماجه لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٨- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٩- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (ت ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٢٠- السنن الكبرى ، احمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية-بيروت-ط٣-٢٠٠٣ .

٢١- السنن الكبرى ، احمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف شعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة-بيروت-ط١-٢٠٠١ .

٢٢- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبي إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٢٣- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

٢٤- شرح ألفية العراقي لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير.

٢٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٢. ١٩٨٧م .

٢٦- صحيح وضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، قام بإعادة فهرسته وتنسيقه:أحمد عبد الله عضو في ملتقى أهل الحديث.

٢٧- صحيح وضعيف سنن النسائي لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

٢٨- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٩- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته

٣٠- الغرباء لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، تحقق: بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حقق أصلها: عبد العزيز بن باز، ورقمها: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٨٩،١م .

٣٢- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ط ٨ . ٢٠٠٥م

٣٣- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله ابن محمد الجرجاني، (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ،علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، ط١ . ١٩٩٧م .

٣٤- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٣٥- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

٣٦- مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٣٧- مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق وَدراسة: جـ ١، ٢: عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، جـ ٣ – ٧: سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد، دَارُ العَاصِمَة، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١١ هـ.

٣٨- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر محمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الأفريقى (ت ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر – دمشق ، سوريا، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٤م.

٣٩- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٤٠- المستدرك على الصحيحين ، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر – ط١- ١٩٩٠ .

٤١- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد، وآخرون إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٤٢- مشكاة المصابيح، ولي الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب التبريزي، (ت٧٤١هـ)، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ، بيروت، ط٣ ، ١٩٨٥م .

٤٣- المعجم الأوسط ، سليمان بن احمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الحرمين–القاهرة.

٤٤- معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، للدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٤٥- المعجم الكبير ، سليمان بن احمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد الحميد السلفي- دار النشر-القاهرة-ط١-١٩٩٤ .

٤٦- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) ، دار الدعوة.

٤٧- معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٤٨- مقدمة ابن الصلاح= معرفة أنواع علوم الحديث، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

٤٩- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ) ..الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دارالسلاسل - الكويت.الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر..الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.

٥٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد الجباوي ، دار المعرفة، بيروت،ط٢، ١٩٦٣م .

٥١- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٢- نيل الأوطار لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث- مصر، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.